

إدارة التجارة في مرحلة ما بعد الحرب؛ مسارات بديلة وإجراءات تسهيلية



تحديد ١٠ ممرات مخصصة لتأمين السلع الأساسية بما في ذلك مستلزمات الإنتاج والغذاء والدواء

تجهيز البنية التحتية لاستخدام الموانئ والطرق في الدول المجاورة بالشمال الشرقي والغربي مثل تركيا وباكستان

مخصصة لتأمين السلع الأساسية، بما في ذلك مستلزمات الإنتاج والغذاء والدواء والمعدات الطبية وغيرها، وأشار إلى ضرورة وضع مسارات جديدة للممر الجنوبي الرئيسي، حيث يمكن لهذه الطرق العشرة أن تحل محل الطرق التقليدية، مما يقلل تكاليف التجارة ويخفض تعرض البلاد للمخاطر حتى في مرحلة ما بعد الحرب.

الاستفادة من أوراسيا لتعزيز الصادرات

من أبرز إنجازات حكومة الرئيس بزشكيان، تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ما أدى إلى خلق سوق وممرات تجارية جديدة. مع تطوير الدبلوماسية الاقتصادية والتجارية مع دول الاتحاد، تم فتح ممرات جديدة تتيح لإيران التركيز أكثر على مسار آسيا الوسطى لتأمين جزء من احتياجاتها عبر هذه المسارات البديلة. كما أن التعاون مع دول الاتحاد لا يقتصر على تلبية احتياجات إيران، بل يمكن لتلك الدول الاستفادة من صادرات المنتجات الإيرانية عالية القيمة المضافة أيضاً.

- تمديد قرارات التخلص الجزئي للبضائع
- استمرار عمل مكاتب خدمة العملاء في منظمة تنمية التجارة
- دفع الحوافز التصديرية الخاصة لعام ٢٠٢٥
- منع تصدير السلع الأساسية المطلوبة محلياً، مثل المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية
بالإضافة إلى ذلك، أدت القيود المفروضة على الطرق التجارية، خاصة حصار البحرية الأمريكية لمياه إيران، إلى دفع التجار لاستخدام مسارات جديدة لاستيراد السلع الأساسية. وفي هذا السياق، تم تجهيز البنية التحتية لاستخدام الموانئ والطرق في الدول المجاورة بالشمال الشرقي والغربي، مثل تركيا وباكستان.

تسهيل الإجراءات والممرات البديلة

تعمل منظمة تنمية التجارة على تحديد طرق تجارية جديدة لتقليل تكاليف التجارة وتقليل مخاطر التجار، مع إمكانية زيادة حجم التجارة عبر الحدود. وفي هذا السياق، أوضح نائب تطوير الأعمال الدولية في المنظمة، أمير روشن بخش، أنه تم تحديد ١٠ ممرات

تمديد صلاحية بطاقة التاجر
- تمديد مهلة الوفاء بالالتزامات النقدية للعملاء الأجنبية في الصادرات والواردات
- تمديد صلاحية تسجيل الطلاب
- خفض حدّ القيود المفروضة على الالتزامات النقدية بالعملة الأجنبية

وممرات تجارية جديدة. وبعد مرور نحو شهرين على العدوان الأمريكي-الصهيوني على البلاد، بادرت الجهات المسؤولة عن التجارة إلى تسهيل الإجراءات الإدارية، بما يمثل صموداً غير مباشر ضد مؤامرات الأعداء في المجال التجاري. ومن بين الإجراءات التي تم تنفيذها:

منذ بداية الحرب العدوانية الثالثة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وضعت الحكومة الإيرانية تسهيلات وتسريع التجارة ضمن أولوياتها، بحيث تم إزالة العقبات المتعلقة بتسهيلات استيراد السلع الأساسية، واستبدال الطرق التقليدية بمسارات

أخبار قصيرة



ثلاث ناقلات نفط إيرانية أخرى تكسر الحصار الأمريكي

أظهرت بيانات الأقمار الصناعية إضافة ثلاث ناقلات نفط جديدة إلى سعة التخزين الإيرانية بعد كسر الحصار الأمريكي وعودتها إلى البلاد. وأفادت شركة «تانكر ترانز» التي تساعد الولايات المتحدة في تتبع شحنات النفط، أن ثلاث ناقلات نفط إيرانية كسرت طوق الحصار الأمريكي بثلاث حيل مختلفة. إحداها عطلت جهاز تحديد المواقع الآلي، ورفعت أخرى العلم الروسي، واستخدمت الثالثة ساحل سلطنة عمان. وتستطيع هذه الناقلات الفارغة التزود بمجموعه ١/٩ مليون برميل من النفط الإيراني. ومز أكثر من شهر على الحصار الأمريكي غير القانوني للموانئ الإيرانية؛ وقد صرح وزير الخزانة الأمريكي، سكوت باسنت، عدة مرات بأن سعة التخزين الإيرانية في جزيرة «خارك» قد نفذت، ولكن وفقاً لرصد «تانكر ترانز» نفسها، أمام إيران أكثر من شهر، في حال عدم دخول أي ناقلة أخرى لمنطقة الحصار.

استقرار شبكتي المياه والكهرباء في إيران رغم العدوان

أشار مساعد رئيس الجمهورية للشؤون القانونية إلى الدور الاستراتيجي لوزارة الطاقة خلال أيام الحرب المفروضة، مؤكداً أن وزارة الطاقة حافظت على استقرار شبكتي المياه والكهرباء رغم هجمات العدو.

جاء ذلك في اجتماع مشترك لمساعد رئيس الجمهورية للشؤون القانونية مجيد أنصاري مع وزير الطاقة عباس علي آبادي، بحضور نواب الوزير ومدري الوزارة، حيث أشاد أنصاري بالجهود المتواصلة لهيئة صناعة المياه والكهرباء ووزارة الطاقة خلال أيام حرب رمضان. وفي إشارة إلى الدور الاستراتيجي لوزارة الطاقة خلال أيام الحرب المفروضة، أكد أنصاري على أن استمرار تقديم الخدمات في مجال المياه والكهرباء، والحفاظ على استقرار الشبكات الحيوية، وضمان استمرارية توفير الطاقة التي يحتاجها الشعب في الظروف الحرجة، يظهر جاهزية وتماسك وإدارة فعالة لمنظومة وزارة الطاقة في الحفاظ على هدوء الحياة اليومية للمواطنين.

كما قدم وزير الطاقة، في هذا الاجتماع، تقريراً عن أداء وزارته خلال أيام الحرب المفروضة، وكان جزء منه متعلقاً بتوثيق حجم الأضرار التي لحقت بالوزارة.

نمو بنسبة ٣٣٪ في حركة البضائع عبر معبر «ميلك»

أعلن مدير عام الطرق والنقل البري في محافظة سيستان وبلوشستان عن تحقيق نمو بنسبة ٣٣٪ في حجم التبادلات الاقتصادية عبر معبر «ميلك» الحدودي خلال الشهر الأول من العام الجاري، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وقال شهرام مباركي: خلال شهر مارس من العام الجاري، عبر ما مجموعه ١٢٥ ألفاً و٤٣٧ طناً من البضائع بواسطة ٤ آلاف و٧٤٤ شاحنة عبر معبر ميلك الحدودي، مما يظهر نمواً بنسبة ٣٣٪ مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وأضاف: من هذه الكمية، تم نقل ٩٦١ ألفاً و ٩٦١ طناً في إطار الصادرات، و٨٢ ألفاً و٤٧٦ طناً في إطار البضائع العابرة (الترانزيت). وأعلن مباركي أن أهم البضائع المنقولة عبر هذا المعبر تشمل الهيدروكربون، والإسمنت، ومنتجات الألبان، والإطارات، وقطع غيار السيارات، مشيراً إلى أن أكثر من ٣٠٠ شاحنة تعبر يومياً من هذا المعبر الحدودي.

طريق لتطوير قطاعي التجارة واللوجستيات؛

أول ميناء جاف في منطقة قصرشيرين الحرّة.. محرك جديد لإقتصاد غرب إيران



يُعد إنشاء أول ميناء جاف بالمناطق الحرة في غرب إيران بمدينة قصرشيرين، الطريق لتطوير قطاعي التجارة واللوجستيات في هذه المنطقة. وجرى توقيع مذكرة تفاهم بالتعاون المشترك بين منظمة منطقة قصرشيرين التجارية الصناعية الحرة وشركة «سينا» للخدمات المرفئية،

حيث تهدف هذه المذكرة إلى تطوير البنية التحتية اللوجستية والنقل، وتعزيز القدرات التجارية لغرب البلاد، من خلال إنشاء ميناء جاف، وتقديم خدمات الشحن والتفريغ، وتأسيس أول ساحة حاويات للموانئ الجافة في المناطق الحرة غربي إيران. ويُمثل إبرام مذكرة التفاهم هذه نقطة تحول بارزة في تطوير البنية التحتية للإقتصاد الكلي على الحدود الغربية لإيران، إذ يرسم هذا الاتفاق، المتمحور حول إنشاء أول ساحة حاويات وميناء جاف، مساراً جديداً للارتقاء بالقدرات اللوجستية وتسهيل حركة الصادرات والواردات،

كما يُعد نقلة نوعية في اقتصاد النقل بالمنطقة. ويساهم نقل الخدمات المرفئية الأساسية إلى النقاط الحدودية، وإيجاد منظومة متكاملة لإدارة البضائع، في خفض تكاليف التبادل التجاري بشكل ملحوظ. ومن شأن إنشاء ساحة الحاويات هذه تسريع العمليات المتعلقة بالشحن، التفريغ، والتخليص الجمركي. كما سيؤدي إلى تقليص فترة تجميد رأس المال في المنافذ البرية والبحرية إلى حددها الأدنى، مما يساهم في خفض التكلفة الإجمالية للسلع التجارية لصالح المستثمرين

والمنتجين. ويُعد تطوير أنظمة النقل متعدد الوسائط إنجازاً آخر لهذا المشروع البنوي، حيث يرفع من مستويات أمان الشحنات التجارية بشكل كبير. إن إيجاد أرضية قياسية لربط شبكات الطرق بأسطول إدارة الحاويات، لا يحافظ على جودة البضائع طوال مسار النقل فحسب، بل يعزز الميزة التنافسية للإقتصاد الإيراني في قطاع الترانزيت الإقليمي والتبادل التجاري مع دول الجوار.

تجاري ولوجستي قوي. وستكون النتيجة المباشرة لهذا الاستثمار هي زيادة حجم التبادل التجاري ورفع العوائد من العملات الأجنبية الناتجة عن خدمات الترانزيت. علاوة على ذلك، سيسهم المشروع في توجيه استثمارات القطاع الخاص نحو المنطقة، مما يوفر بيئة حاضنة لخلق فرص عمل متخصصة ومستدامة في مجالات الجمارك، التخزين، النقل، والتأمين. وتُمثل هذه الخطوة ركيزة أساسية لمعالجة الفوارق الاقتصادية وتحقيق انتعاش تنموي مستدام في المحافظات الغربية.

تسهيلات جديدة للمستثمرين في الموانئ الإيرانية

في ميناء الإمام الخميني (رض)، مضيقاً: الموانئ والملاحة البحرية على المكانة الاستراتيجية لمجمع الإمام الخميني (رض) المرفئي في تأمين السلع الأساسية للبلاد، مشدداً على ضرورة تسهيل استقطاب استثمارات القطاع الخاص في موانئ محافظة خوزستان، وأعلن عن مراجعة الإجراءات المتعلقة بجذب استثمارات القطاع الخاص في موانئ البلاد. وشدد محمد شكيبى نسب، خلال حفل تقديم المدير العام الجديد لموانئ وملاحة محافظة خوزستان، أمس الاثنين، على المكانة الاستراتيجية لمجمع الإمام الخميني (رض) المرفئي في تأمين السلع الأساسية للبلاد. وأكد على ضرورة تعزيز رأس المال البشري، رفع مستوى الإنتاجية، وتسهيل استقطاب استثمارات القطاع الخاص في موانئ المحافظة، معلناً عن إعادة النظر ومراجعة آليات جذب استثمارات القطاع الخاص في كافة موانئ البلاد.

ووصف الرئيس التنفيذي لمؤسسة الموانئ والملاحة البحرية، ميناء الإمام الخميني (رض) بأنه أحد الموانئ الاستراتيجية والحيوية في البلاد، وقال: إن النظرة التنموية لمؤسسة الموانئ تجاه هذا الميناء وسائر موانئ محافظة خوزستان جادة للغاية، ويتوقع من خلال التخطيط الدقيق والاستفادة من

الطاقات المتاحة، متابعة مسار تطوير هذه الموانئ بوتيرة أكثر تسارعاً. كما ثقت شكيبى نسب الخدمات التي قدمها المدير العام السابق لميناء الإمام الخميني (رض)، لافتاً إلى أن هذا الميناء قدم خدمات قيمة في السنوات الأخيرة رغم الأزمات والظروف الصعبة، وإن هذه النجاحات هي ثمرة للتعاقد،

والتعاون، والعمل الجماعي للعاملين الدؤوبين في الميناء، معتبراً أن رأس المال البشري أحد أهم ركائز نجاح المؤسسات في العصر الراهن، قائلاً: إن الاستخدام الصحيح للكوادر المتخصصة والاهتمام بتكريم الموظفين واستقرارهم ومعيشتهم يعد من مستلزمات التقدم المؤسسي، لأن

الابتكار والإبداع يتشكلان في بيئة يتمتع فيها العاملون بالأمن والأمان. من جانبه، أشار مساعد وزير الطرق وإعمار المدن إلى أهمية جذب استثمارات القطاع الخاص في تطوير موانئ البلاد، مؤكداً: بالنظر إلى محدودية الموارد المالية لمؤسسة الموانئ والتطلعات الواسعة على المستويين الوطني والدولي، فإن تنفيذ المشاريع التنموية غير ممكن دون مشاركة القطاع الخاص، معلناً عن مراجعة إجراءات جذب استثمارات القطاع الخاص في مؤسسة الموانئ، لتسهيل مسار ورود المستثمرين إلى موانئ البلاد وتوفير مناخ أكثر أمناً للاستثمار.

كما أكد شكيبى نسب على ضرورة زيادة الإنتاجية في الأنشطة المرفئية، وقال: إن الارتقاء بالإنتاجية، وتقليص فترة بقاء السفن والبضائع، والإدارة المثلى للعمليات المرفئية، يمكن أن يساهم في خفض التكاليف اللوجستية، وبالتالي تقليل السعر النهائي للسلع، معرباً عن أمله في أن يؤدي التخطيط المتكامل والتعاون بين جميع القطاعات إلى تعزيز وتسهيل الأنشطة المرفئية في مجمع الإمام الخميني (رض) المرفئي بشكل أكبر من ذي قبل، وتقديم خدمات أفضل للمستفيدين والناشطين في مجال النقل البحري.

